

الحالات المعروضة يوم 24 نوفمبر 2017

الحالة: الإصابة أثناء الاحتجاجات

الاسم: علي البراري

مقدم الحالة: شقيق المتضرر "حمدي البراري"

تعريف المتضرر

ولد حمدي البراري بسليانة بتاريخ 24 ديسمبر 1996، عاطل عن العمل، أعزب.

الوقائع

ذكر علي البراري ان شقيقه حمدي البراري توجه يوم الأربعاء 28 نوفمبر 2012 الى وسط مدينة سليانة قصد قضاء بعض الحاجيات حذو السوق البلدي أين كانت قوات الأمن تلاحق مجموعة من المتظاهرين، ليفاجئ حمدي بعون أمن يطلق عليه الرش من نافذة سيارة أمنية و على بعد خمسة أمتار ليصاب في كامل جسده ، مما استوجب نقله الى المستشفى الجهوي بسليانة أين قام طبيب بقسم الاستعجالي بفحصه و أمر بنقله على وجه السرعة الى مستشفى الأطفال بباب سعدون أين خضع لمجموعة فحوصات بالأشعة أثبتت وجود حبات رش بعينه اليسرى ليتم نقله الى مستشفى الهادي الرايس لطبّ العيون بالعاصمة.

اجريت لحمدي عمليتين جراحيتين على مستوى العين اليسرى لاستئصال الرشّ التي استقرّ داخل العين، إلا أنّه ونظرا لخطورة الإصابة لم يتمكّن الفريق الطبي من ذلك نظرا لاستقرار الرشّ بالشبكية.

بتاريخ 20 ديسمبر 2012 تمّ ارسال حمدي الى باريس من قبل وزارة الصحة صحبة مصابين آخرين ليقيم بالمستشفى العسكري "فال دي قراس" «Val-de-Grâce» أين خضع لعديد الفحوصات الطبيّة وعمليات جراحية قصد استئصال حبات الرشّ بعد إزالة زجاجية العين، إلا أنّ خطورة الإصابة حالت دون ذلك.

بالعودة الى تونس باشر العلاج بمستشفى الهادي الرايس و ببعض العيادات الخاصة، ليتمّ ارساله بتاريخ 5 نوفمبر 2013 من قبل وزارة الصحة الى بلجيكا ليقيم بمستشفى "سانت أوكيستانت" «Sint-Augustinus -Anvers» لمدة أسبوع، ثم تواصلت فترة العلاج بذات المستشفى و لذات المدة الأولى في 8 فيفري 2014 و الثانية في 25 ماي 2014 أين اجري عديد العمليات الجراحية لكن دون جدوى خاصّة بعد تعفّن العين اليسرى مما اضطرّ الأطباء الى ازالتها و تركيب عين صناعية بمصحة خاصة بفرنسا.

النتائج:

انقطع حمدي البراري عن الدراسة و أثرت الإصابة في حالته النفسية خاصة بعد ان أعلمه الأطباء ان خطر فقد البصر يهدد العين اليمنى مما جعله يرفض العودة الى تونس، هذا وقد انقطعت اخباره كليا عن عائلته بسليانة منذ 2016 بعد ان استقرّ بفرنسا و غادر مقرّ اقامته هناك الى وجهة مجهولة على حدّ تعبير شقيقه.

تمّ تقديم عديد الشكايات من قبل المتضررين من استعمال الرشّ سواء بصفة فردية او في اطار ملفّ جماعيّ هذا و قد تعهّد القضاء العسكري بالشكايات المقدّمة من قبل المتضررين ضدّ مجموعة من المسؤولين بوزارة الداخلية و على رأسهم وزير الداخلية الأسبق و جملة من القيادات الأمنية و الميدانية، بعد اجراء جملة من الأبحاث و التساخير الطبيّة و الأعمال الاستقرائية تمّ ختم البحث في القضية لتحال على انظار دائرة الاتهام العسكري ليشمل قرار الإحالة أربعة أميين من رتب مختلفة، هذا و لا تزال القضية من أنظار القضاء العسكري.